البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة لفهم العلاقة بينهما

Environment and sustainable economic development: an approach to understanding the relationship between them

سميرة لزار*[1]

[1]جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، lazar.samira2020@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/06/28 تاريخ القبول:2021/11/16 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

أدى استمرار التدهور البيئي وما رافقه من انعكاسات سلبية على الإنسان والطبيعة إلى بروز تناقض في مفهوم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يرى البعض بأنهما عنصرين متناقضين، وبالتالي يجب اختيار أحدهما دون الآخر، في حين يجزم البعض بعكس ذلك مؤكدا أن فرص تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن لها أن تتجسد إلا إذا ما تم التركيز على الاستغلال الرشيد والمحكم والعقلاني لمعطيات الأنظمة البيئية، ويستحيل لهذا المسعى أن يتحقق دون تفعيل ضمير المجتمع الدولي لضمان الاستغلال الأمثل والعقلاني للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

لذا سنحاول من خلال هاته الورقية البحثية إبراز العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بناءا على تطور الاهتمام بهما كعنصرين أساسيين متكاملين ومترابطين لا يمكن الاستغناء عنهما في دول العالم أجمع.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة.

ترميز JEL: O13،N5، A12

Abstract:

The continuation of environmental degradation and the accompanying negative repercussions on humans and nature has led to a contradiction in the concept of the relationship between the environment and sustainable economic development, as some see them as two contradictory elements, and therefore one must be chosen without the other, while some assert the opposite, stressing that the chances of achieving economic development It cannot materialize unless the focus is focused on rational, rational and rational exploitation of environmental data, and it is impossible for this endeavor to be achieved without activating the conscience of the international community to ensure optimal and rational exploitation of the environment to achieve sustainable development. Therefore, we will try, through this research paper, to highlight the relationship between the environment and sustainable economic development, based on the development of interest in them as two essential, integrated and interconnected elements that cannot be dispensed with in the countries of the whole world.

Keywords: environment, development, economic development, sustainable development.

JEL Classification Codes: A12، N5،O13

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهد القرن العشرون اهتماما بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية، وأصبحت البيئة مطلبا إنسانيا على مستوى الأفراد والجماعات والدول، كما غدت مطلبا قوميا حيث لا تخلو دولة من دول العالم من وزارة أو هيئة أو وكالة تهتم بمشكلات البيئة، وتضطلع بمطلب حمايتهاوتتبنى السياسات والبرامج التي تضع هذه الحماية موضع التنفيذ، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

بالإضافة لتطوير التشريعات في اتجاه إضفاء الإلزام على وسائل حمايتها، لا بل أصبحت حماية البيئة مطلبا دوليا تبنته الأمم المتحدة، التي أنشأت برنامجا خاصا بذلك يعرف باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلا عن العديد من المؤسسات الدولية الأخرى، التي تتبنى هذا الهدف، وهكذا مضى مطلبا التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة جنبا إلى جنب في النصف الثاني من القرن العشرين وحققت التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية منجزات كبيرة، كما حقق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة طفرات كبرى.

وفي غضون ذلك تفاقمت مشكلة تدهور البيئة، وبدا أن مطلب حماية البيئة يصطدم بمطلب التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث واجه العالم ما يعرف بمعضلة البيئة والتنمية حيث طرح جدل حول العلاقة بين مقتضيات حماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، لذا طرحنا التالية: **هل هناك علاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة وما هي طبيعة هذه العلاقة؟**

المنهج: من خلال هاته الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية، لذلك ارتأينا توظيف المنهج الوصفي التحليلي للعناصر الأساسية وثيقة الصلة بأهداف هاته الدراسة والمتمثلة في تشخيص تطور العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى مايلي:

1-التطرق إلى مرحلتي استبعاد واقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

2- ابراز مظاهر العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

3- وأخيرا تناولنا جهود الجزائر في تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أهمية الدراسة: بحيث تكمن أهمية دراستنا في كونها عالجت مراحل تطور الاعتراف بالعلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ابراز مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة استبعاد العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة ثم مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

كما تكمن أهمية الدراسة في تبيان طبيعة العلاقة الوطيدة والتكاملية الموجودة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، بحيث لا يمكن فصل البيئة عن التنمية الاقتصادية المستدامة فهما عنصران متكاملان.

أما فيما يخص **الدراسة السابقة** المشابهة لموضوع بحثنا من حيث العنوان وهاته الدراسة للباحث (محمد سمير عياد).

وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة "الحوار المتوسطي" والموسوم بـ: " التنمية المستدامة والبيئة مقاربة لفهم العلاقة"،أين ركز الباحث على الإشكالية التالية: هل البيئة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة أم هي غاية في حد ذاتها وهل يمكن تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، أي البحث في ثنائية البيئة والتنمية المستدامة أيه علاقة؟

أما أهداف دراسته فتمحورت حول النقاط التالية:

- ✓ البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة.
- ✓ أهداف التنمية المستدامة

أ- تنمية موالية للإنسان.

ب-تنمية موالية للبيئة

- ✓ الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية.

بالرجوع إلى عناوين المقال ومحتواه نلاحظ عدم تطابق العناوين الفرعية مع محتواها حيث أننا لاحظنا أن الباحث ركز من خلال مقاله على الجانب المفاهيمي حيث أنه قام بالتطرق إلى التعاريف العديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة وهذا من خلال عنوان العنصر الأول والمتعلق بالبعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة.

ثم تناول أهداف التنمية المستدامة أما العنوان المتعلق بالحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة تطرق لمصطلح الأمن البيئي حيث قام بتعريفه كما تطرق إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

وأخيرا أشار في خاتمة مقتضبة جدا إلى أن البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقاربة لفهم طبيعة العلاقة بينهما.

فأهداف دراستي تختلف اختلافا جوهريا مع الدراسة السابقة السالفة الذكر، وهو مقال الباحث (محمد سمير عياد) حيث من خلال ورقتي البحثية تناولت بالدراسة العناصر التالية:

- مرحلة استبعاد العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- مظاهر العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- جهود الجزائر في تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

2- مرحلة استبعاد العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة

يرى علماء الاقتصاد أن هناك تعارضا بين التنمية الاقتصادية المستدامة، ومقتضيات حماية البيئة خاصة في المراحل الأولى للتنمية، فهم يرحبون بتلوث البيئة، طالما كان مصحوبا بالنمو الصناعي والاقتصادي، وأن الإنفاق على برنامج حماية البيئة في المراحل الأولى للصناعة يعتبر أحد أنواع الرفاهية خاصة إذا ما قورنت بمشاكل التلوث الناجم عن التخلف والفقر تلك المشاكل التي تهدد الحياة نفسها(كردون و ساحلي، 2001، صفحة 34).

ويتمسك دعاة هذا الرأي بالدراسة التي قدمها البنك الدولي في مجال الحفاظ على البيئة في بداية السبعينات والتي قدرها بحوالي 25 إلى 50% من تكلفة المشاريع الصناعية الجديدة فتخصيص مثل هذا الحجم من الموارد يعني تفاقم العجز الراهن في موارد الدول النامية والتي تقتصر على الوفاء باحتياجات التنمية بالمعنى التقليدي، فكيف يكون الحال عندما تقوم بإجراءات حماية البيئة(قاسم، 1994، صفحة 128).

ويرى أنصار هذا الرأي من الاقتصاديين، أن الاتفاق على حماية البيئة سيكون له جانب سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، استنادا إلى عدم وجود زيادة مماثلة في حجم الناتج القومي الإجمالي، أي انخفاض إنتاجية رأس المال الناتج مما يؤدي إلى التضحية ببعض الأهداف الاقتصادية، ويطبق أنصار هذا الرأي حجة أخرى مفادها أن الإنفاق على برنامج حماية البيئة يؤدي إلى تطابق معدلات النمو، مما ينعكس أثره على زيادة عدد العاطلين وكثرة البطالة(الشيخ، 2006، صفحة 98).

كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات، بسبب إدماج تكاليف حماية البيئة مما يحد من القدرة التصديرية لهذه الدول، ويزيد من عجز موازين المدفوعات في مقابل زيادة الواردات، لاستيراد معدات حماية البيئة، من الدول المتقدمة، وكذلك استيراد مستلزمات الإنتاج(مصطفى، دون سنة ، صفحة 262).

إن الاهتمام المتأخر بقضايا البيئة من طرف المفكرين والاقتصاديين يمكن إرجاعه إلى موقف الفكر الاقتصادي من الموارد الطبيعية مثل الماء والهواء... الخ، إذ أن نظرة الاقتصاديين الليبراليين للموارد الطبيعية تتمثل في أنها متوفرة بشكل غير محدود في الطبيعة، فاهتمامهم يرتكز فقط على الادخار والاستثمار والنمو وفقا للمؤشرات الاقتصادية دون أي سبب يدعوهم للقلق بشأن القيود الطبيعية على النشاط الاقتصادي وعليه فقد اهتم النقاش النظري بكيفية الحصول عليها وتحويلها وتسويقها ثم استعمالها بمستويات تضمن أدني كلفة ممكنة واكبر عائد ممكن(كردون و ساحلي، 2001، صفحة 22).

وبتعبير آخر التفكير في توفير الشروط التقنية والاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وعوامل تغيرها وتوزيعها الأمثل دون التفكير في انعكاسات هذه الاختيارات على المحيط والبيئة، وحتى المفكرون الاشتراكيون كانوا يعتبرون ندرة بعض الموارد الاقتصادية في أشكال الملكية وطبيعة علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وليس إلى ندرة فعلية لهذه الموارد في الطبيعة(كردون و ساحلي، 2001، صفحة 34).

كما أن طبيعة الظروف التاريخية التي ميزت فترة ظهور وتبلور ثم انتشار هذا الفكر، ناتج عن أنماط التصنيع التي تميزت باستخدام المواد الأولية الطبيعية مثل الخشب وغيره، مع حركة الاستكشافات، والحملات الاستعمارية، والتي فتحت آفاق كبيرة أمام الرأس المال التجاري للحصول على مختلف الموارد والسلع، مما أعطى الانطباع بلا محدودية هذه الموارد الاقتصادية، كما لم تطرح قضايا التلوث وتدهور النظام البيئي إلا منذ مدة ليست بالطويلة، وقد أدى ذلك إلى تولد اقناع لدى المفكرين والسياسيين، يتمثل في إمكانية ابتكار عوامل الإنتاج كلما كانت الحاجة إلى ذلك(كردون و ساحلي، 2001، صفحة 35).

3- مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة

تتمثل مرحلة إقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة في إمكانية تطبيق برنامج حماية البيئة في الدول النامية، لأنه لا يعوق التنمية، وإن التكلفة التي يتحملها المشروع في نفقات حماية البيئة لا تشكل إعاقة للتنمية الاقتصادية، وأن العديد من التجارب قد أثبتت ذلك(قاسم، 1994، صفحة 129).

والواقع أن الرأي المنادي بإقرار العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، قد أصاب الحقيقة على خلاف ما ذهب إليه الفريق الأول المعارض للبيئة، بحيث أن التجارب سواء في الدول المصنعة في أوروبا أو بعض الدول النامية، قد أثبتت أن العلاقة بين التنمية والبيئة ليست بعلاقة عكسية، وإنما هي علاقة ايجابية وخاصة في إطار التنمية المستدامة بيئيا واعتبار الثروات الطبيعية كمصدر لتوازن التنمية الاقتصادية المستدامة عالميا (عبد الله، 1994، صفحة 26).

وقد أورد تقرير حديث المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واصفا لهذه التجارب الحديثة منذ عام 1970 ففي اليابان مثلا نجد أن الاهتمام بحماية البيئة من التلوث قد حقائق نتائج متقدمة، فالوصول إلى مياه نقية وصرف صحي كاف، وتصريف النفايات، وتحسين نوعية الهواء وانخفاض المواد الكيماوية بنسبة 60% وأكسيد الرصاص بنسبة 50%، كل ذلك قد صاحبه نمو اقتصادي بنسبة 70% في نفس الفترة المشار إليها من النواحي البيئية، وبذلك تستطيع الدول المتخلفة أن تحذو حذو الدول الصناعية في توطيد العلاقة بين البيئة والتنمية بإتباع إجراءات تقنية واجتماعية، لتحقيق هدف التنمية مع المحافظة على البيئة (عبد الله، 1994، صفحة 27).

ففي هذا الصدد أورد تقرير البنك الدولي الصادر عام 1990حول تجربة الصين في هضبة لويس، والتي نجحت في الإقلال من الفقر من ناحية، وحماية البيئة من ناحية أخرى، وفي نفس الفترة أدت السياسات الزراعية التي اتبعت إلى تقليل التآكل المزمن للتربة ، وزيادة المداخيل الزراعية، وبالتالي فإن هذه الدول تستطيع عمليا أن تضع الاعتبارات البيئية في خططها التنموية، بما يحافظ على البيئة ويمنع تلوثها(الشيخ، 2006، صفحة 10)، حيث تجد المشاكل البيئية جذورها الأساسية في خصائص المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه فان الصلة بين البيئة والتنمية[2] لن تكون وطيدة إلا في إطار هذه المنظومة السالفة الذكر، ولن تتحقق التنمية،

وسلامة البيئة إلا في ظل استقرار سياسى ونمو اقتصادي، ورفاه اجتماعي وتطور ثقافي وحضاري، كما أن التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي أصاب الحياة البشرية، يشير إلى الصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية وقد وضحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) جوانب الترابط بين البيئة والتنمية، وهذا ما أدركه كذلك مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972(الشيخ، 2006).

في حين اعترف بالحاجة إلى التعلم البيئي، وتلبية لذلك قامت اليونسكو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1975 بنشر برنامج دولي للتعليم البيئي يجرى تنفيذه بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الحكومية والمنظمات غير الحكومية، كما وضع هذا البرنامج استراتيجية دولية للعمل في ميدان التعليم البيئي خلال عقد التسعينات وأشار كذلك إلى فرض إنشاء برنامج تدريبي في مجال البيئة، ومن جهة أخرى أعدت اليونسكو برنامج لعلوم الأرض بهدف ترقية وتنسيق أنشطة البحث والتدريب الدولية وذلك للتعرف على البيئة الجيولوجية واستخدام المعارف الجيولوجية في خدمة البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة(الشيخ، 2006، صفحة 63).

كما أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية عام 1972 على أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وظروف معيشية ملائمة في بيئة تسمح بالحياة الكريمة والرفاهية مؤكدا بذلك على كون البيئة السليمة والتنمية هي دعائم أساسية لحقوق الإنسان، كما أشار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية سنة 1992، على الصلة الوثيقة بين التنمية وحماية البيئة أمران مرتبطان غير منفصلان.

كما يتضح من خلال النظام الدولي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التأكيد على العلاقة الوثيقة فيما بين التنمية والبيئة من زاوية أن حق الإنسان أو الشعوب في التنمية لن يكون في صورته الكاملة والفعالة إلا إذا اقترن ذلك بتوفير البيئة السليمة والصالحة(الشيخ، 2006، صفحة 64).

إن البيئة والتنمية أمران متوافقان ويعتمد كل منهما على الآخر، فلا ينبغي أن تكون التنمية ملائمة فقط، بل ينبغي أن تكون ملائمة أيضا لثقافة النظم الاجتماعية والمكان الذي تتم فيه وزمانها، حيث تشتمل التنمية البيئية على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل، باستخدام التقنية المناسبة للبيئة، كعامل أساسي لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها (الرفاعي، 2006) في ظل سياسات وطنية ودولية للمحافظة على هذا التوازن، خلال مدة زمنية محددة، فقد كان للتغيرات التقنية السريعة في بداية التسعينيات أثر مهم في انتشار صناعات الأبحاث والتنمية، والصناعات المرتكزة على المعرفة وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية.

من هنا بدأ الاهتمام العالمي للعمل الجاد نحو التوفيق بين متطلبات التنمية، والتقدم الصناعي، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، والعمل للحد من الآثار السلبية على عناصر الحياة، ونتج عن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية ظهور مفهوم التنمية المستدامة، ويأخذ هذا المفهوم بالحسبان ظروف البيئة الطبيعية والبشرية، في أعمال التنمية فالتوسع المستمر في مختلف الأنشطة يستلزم إعادة النظر في الاعتماد المطلق على القدرة

الاستيعابية للزيادة المستمرة في احتمال التلوث، وذلك بناءا على القدرة الطبيعية المحدودة الاستيعاب للملوثات (الرفاعي، 2006، صفحة 24).

إن مسائل البيئة والتنمية الاقتصادية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض في وقت من الأوقات أصبحت الآن متشابكة تشابكا لا يمكن فصله، فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر، وهذا الأخير أصبح عاملا من عوامل التدهور الايكولوجي، إذ أن الناس الذين تنقطع بهم الأسباب ويضيع أملهم يستهلكون أصول الموارد التي يعتمدون عليها وليست المسألة خيارا بين تخفيف حدة الفقر، ووقف التدهور البيئي وقلب اتجاهه، بل إن الدول تواجه الآن استحالة تحقيق أي من الهدفين إلا بالسعي إلى تحقيق الهدف الآخر أيضا، وهو البيئة والتنمية المستدامة (الرفاعي، 2006، صفحة 24).

4- موقف الدول النامية والمتقدمة من التكاليف والأعباء الناجمة عن تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة

من بين الأمور التي تحد من فعالية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، سواء داخل أو خارج المنظمات الدولية موقف دول العالم الثالث أو الدول النامية من أهمية وضرورة حماية البيئة ، فالدول النامية تعتبر مشكلة التلوث وحماية البيئة من مشاكل الرفاهية التي تعني بها دول العالم المتقدم، والتي حققت مستويات عالية من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتعتقد هذه الدول أن مشاكلها الأولى هي مشاكل الفقر والجهل والمرض والتخلف،فكيف يمكن لها أن تهتم بجودة ونوعية الحياة إذا كانت العناصر الأساسية للحياة ذاتها غير متوفرة لها(الهادي، 1986، صفحة 324).

وقد ذهبت بعض دول العالم الثالث إلى أن إثارة ما يسمى بمشكلة حماية البيئة ما هي إلا وسيلة من جانب الدول المتقدمة، لتحويل الأنظار عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها الدول النامية في مجال الاقتصاد، وكما ذهب البعض الآخر إلى القول أن حماية البيئة الطبيعية ما هي إلا حجة لتقليل حجم المساعدات الاقتصادية التي توجه إلى دول العالم الثالث(الهادي، 1986، صفحة 325).

وهناك من يرى أن مشاكل حماية البيئة هي مشاكل حقيقية، ولكنها مشاكل تخص المستقبل البعيد، وكيف يمكنها الاهتمام بالمستقبل إذا كان الحاضر بالنسبة لها ليس مؤكد فلا يجوز التركيز على مشاكل المستقبل البعيد وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه من كل مشاكل الحاضر، وأن أغلبية الدول الفقيرة تعتبر الحديث عن التلوث ترفا فكريا ومكافحته من الكماليات غير اللازمة(الحلو، 2007، صفحة 10).

إن مشاكل التلوث أقل بكثير مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، لأن المشاريع الصناعية الضخمة غير موجودة في الدول المتخلفة، غير أن التلوث لا يعبأ بالحدود السياسية بين الدول، وقد ينتقل إليها بواسطة الماء والهواء من الدول الصناعية(الحلو، 2007، صفحة 11)، وكذلك يرجع البعض الوضع المتردي للبيئة في دول العالم الثالث إلى اندفاع الدول المتخلفة صناعيا نحو التصنيع، وبالذات في بعض الصناعات الملوثة كالحديد

والمبيدات والمواد الكيماوية، دون أن يتوفر لدى غالبيتها تقنيات ملائمة للتحكم في التلوث، فضلا على أن قوانينها وأنظمتها البيئية متواضعة جدا، حيث أكدت تقارير" منظمة الصحة العالمية " أن أسوأ المدن تلوثا تقع في الدول النامية، حيث تجاوزت مستويات التلوث في عدد كبير من مدن آسيا، إفريقيا وأمريكا الجنوبية معايير منظمة الصحة العالمية(الهريش، 1998، صفحة 3).

ومن بين الحجج التي تعتمد عليها الدول المتخلفة في تأجيل إجراءات المحافظة على البيئة بالدول النامية هو اعتقادهم أن هذه الدول مازالت تتمتع بمقدرة استيعابية كبيرة تمكنها من تحمل الآثار السلبية لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن ثم مقدرتها على استيعاب الملوثات الناتجة عن الصناعات، متجاهلين مشاكل التلوث(قاسم، 1994، صفحة 129).

لذا فقد أغفلت العديد من الدول النامية مسألة التكامل بين البيئة والتنمية معتقدة أن مصالح البيئة لا تتفق وأهداف التنمية الوطنية، كما أنها تقيد استمرار التنمية الاقتصادية المستدامة والاجتماعية، ولقد قاد هذا التفكير المعاصر للأمم إلى أنها لا يجب عليها الاختيار بين البيئة والتنمية، لأن ذلك معضلة زائفة، وعلى الدول أن تتعرف على البدائل في الاستهلاك والإنتاج. وأن أنماط استغلال الأرض، وتصميم المصانع وتخطيطها، وتطوير البيئة الأساسية، وتنمية المستوطنات واستخدام كل ما يؤدي إلى التحسن الملموس في نوعية حياة السكان والأسس البيئية السليمة(مصطفى، دون سنة ، صفحة 262).

ومن المعلوم أن التكامل البيئي التنموي يهدف في الوقت الحاضر إلى تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الهدف الأول في تحويل الثروات الطبيعية إلى ثروات دائمة لأطول فترة تحفظ للأجيال القادمة حقوقها، وبناء الإنسان بالعقلية والفكر الذي يرفض الاستهلاك الجشع ويحترم الإبداع في الموازنة بين متطلبات الرفاهية ومراعاة البيئة(الفار، 1985، صفحة 85).

إن دول العالم الثالث تعاني من مشاكل بيئية تتماثل مع المشاكل التي تعاني منها دول العالم المتقدم، كما أنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل بيئية قاصرة عليها وحدها، فمن أمثلة المشاكل البيئية المشتركة، مشاكل تلوث الماء والهواء والشواطئ، مشاكل تلوث بيئات العمل، مشاكل الضوضاء، ومن أمثلة المشاكل البيئية التي ينفرد بها العالم الثالث، مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، فوضى العمران، زيادة عدد السكان، ازدحام المدن الكبرى، الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية، استنزاف الثروات الطبيعية بدون الالتزام بخطط رشيدة، وعدم توفير المياه الصالحة للاستهلاك، والحالة السيئة التي تعاني منها المرافق الصحية كالمجاري، ومشاكل التخلص من القمامة والنفايات، وانحسار المساحات الخضراء في المدن الكبرى.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا أن دول العالم الثالث تعاني الكثير من المشاكل البيئية، والتي قد تفوق المشاكل التي تعاني منها دول العالم المتقدم، بل يذهب التقرير الذي أعده " نادي روما"إلى أن الدول السائرة في طريق النمو مسؤولة إلى حد كبير عل تدهور البيئة، لأنها هي الأكثر عددا والأكثر انتشارا على سطح الكرة الأرضية، فالدول النامية كانت تعتقد، أن التلوث من مظاهر التقدم، ولم تدرك إلا منذ فترة قصيرة بأن التلوث

البيئي أصبح يهدد البشرية كلها، مما أدى إلى تراجع المساحات الغابية وانتشار الفقر والمرض، التزايد السكاني الكبير ونمو المدن عشوائيا، بالإضافة إلى اشتراكها وتعرضها لآثار التلوث الناجم عن التصنيع الكثيف للدول المتقدمة (شمام، (د،س)، صفحة 33).

إن مواقف الدول النامية سابقة الذكر، شكلت حالة من التجاذب والصراع الدائمين مع الدول المتقدمة حول الحقوق والواجبات البيئية، وبالخصوص المسؤولية الدولية المترتبة عن المساس الخطير بالبيئة، هذا الأمر أدى لمحاولات تطبيق القانون البيئي وفقا لما يخدم مصالح الدول، مما أظهر حالة من الازدواجية في تكييف الوقائع البيئية، وبالتبعية في تطبيق أحكام القانون الدولي.

فكل دولة تحاول ومن خلال مجموعة من المبررات التمسك بمواقفها رغم أن كل الدول دون استثناء المتقدمة منها أو النامية تساهم بشكل أو بآخر في تلويث البيئة، فالمعروف أن التلوث البيئي ظاهرة عالمية واكبت التقدم العلمي حتى شملت كل الدول رغم الاختلاف في نوعية التلوث، فبالنسبة للدول المتقدمة فإنها مسؤولة باعتبارها السباقة في الإضرار بالبيئة من الدول النامية ذلك أن الثورة الصناعية والتكنولوجية في هذه الدول خلفت وراءها آثار مدمرة للبيئة، كما أنها تعد المنتج والمصدر للآلات والسلع، دون إغفال مسؤولية الدول الصناعية في دفن نفايتها الخطرة بأراضي الدول المتخلفة(العطا، 2009، صفحة 49).

أما الدول النامية فهي أيضا مسؤولة عن الضرر البيئي بسبب دخولها مجال التصنيع وعدم مقدرتها على مواكبة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، بالإضافة لسوء إدارة الأنظمة البيئية وإغفال عنصر البيئة في خططها التنموية، لذا فالمسؤولية من هذا المنظور هي مسؤولية مشتركة.

والملاحظ على أنه وبالرغم من وجود صكوك دولية خاصة بحماية البيئة، نجد أن الدول النامية رغم انخراطها وانضمامها ومصادقتها للعديد من الاتفاقيات الدولية، يبقى الالتزام بها ناقصا بسبب غياب النصوص التطبيقية مما يهدد النظام البيئي ككل بسبب ما يسمى الثغرات القانونية، بالإضافة لانعدام الوسائل التقنية والمادية والبشرية الكفيلة لتنفيذ مقتضيات الاتفاقية، أما بالنسبة للدول المتقدمة فمازالت تمارس نوعا من الإرهاب البيئي في مواجهة دول الجنوب من الاستنزاف الممنهج لثرواتها الطبيعية، وإغراق النفايات السامة والنووية وتحويل التكنولوجيا الملوثة(قاسم، 1994، صفحة 47).

كما تثار مشكلة حول مبدأ الملوث الدافع، الذي استحدثته الدول من أجل مواجهة مختلف الأضرار التي تهدد البيئة الإنسانية ووحدتها المتكاملة، والذي يرتكز على أن كل من تسبب في إحداث أضرار بيئية للغير يلزم بدفع التعويض المناسب(الحافظ، 2008، صفحة 123).

وتمسك الدول المتقدمة بهذا المبدأ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما من أقوى الدول الصناعية في العالم، اللتان تقران بأن من يلوث يلتزم بدفع الثمن وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليها سابقا باعتبار أن البيئة تراث مشترك للإنسانية.

ومبررها في ذلك هو ضمان التوازن في استغلال الموارد الطبيعية بشكل لا يهدد استدامتها، لأنه حسب رؤية الدول المتقدمة فسبب تدهور البيئة يرجع إلى مجانية استخدام مواردها التي تدخل ضمن عملية الإنتاج مما سيؤدي حتما إلى هدرها بشكل تدريجي والقضاء عليها، ولهذا ينبغي على كل الدول وبالخصوص الدول النامية أن تتحمل كافة تكاليف مكافحة التلوث ووسائل الوقاية منه(مراح، 2007/2006، صفحة 124)وهذا بسبب أن هذه الدول مازالت تستخدم الوسائل التقليدية في عملية الإنتاج، واستخدام الوقود الأحفوري الأكثر تلويثا للبيئة لذا يقع الالتزام الأكبر على عاتق الدول النامية.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الدول النامية تضع دائما الدول المتقدمة في مرمى الانتقاد، باعتبار الاقتصاديات الصناعية الأكثر تدميرا للنظام البيئي، وهذا ما حددته العديد من الإحصائيات الدولية، باعتبار أن اقتصادياتها تتطلب مواد أولية ضخمة، وخامات طبيعية دائمة لضمان استمرارية اقتصاديتها، ولتلبية احتياجات المستهلك العالمي، وما زاد من قوة هذا الطرح هو تشكل رأي عالمي أكثر انتقادا ضد سياسات الدول الصناعية وعلى رأسهما الولايات المتحدة والصين وبالخصوص بعد رفض التوقيع على اتفاقية كيوتو 1997 وهذا ما زاد من حجم الكوارث الطبيعية والانتهاكات البشرية على البيئة، فزادت حالة ارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، ارتفاع مستوى مياه البحار وتزايد العواصف، تهديد الجزر بالغرق.

وفي نفس السياق ورغم الانتقادات اللاذعة للسياسة الأمريكية تجاه البيئة، بسبب عدم التوقيع على اتفاقية كيوتو، أقر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن على أن مسؤولية أمريكا ما زالت قائمة لحماية البيئة، وهي على وعي كامل للحد من ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض الناجمة عن انبعاث الغازات الصناعية، لكنه استدرك قائلا إن واشنطن مازالت تعتقد أن معاهدة كيوتو بها أوجه قصور قاتلة على حد تعبيره، والمتمثلة في الخوف من تعطيل الصناعات وتغيير أسلوب الحياة الأمريكية(طراف، 2002، صفحة 26). كما أقر على أن الحل يكمن بشكل عملي في العمل مع الدول الأخرى من أجل التوصل لحلول علمية ودبلوماسية لمشكلة ارتفاع حرارة الأرض، ومن جهة أخرى ضمان استمرارية النمو الاقتصادي(الشعلان، 2010 ، صفحة 105) لأن انهيار الاقتصاد الدولي، سيؤدي حتما إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي ستنعكس سلبا على السلم والأمن الدوليين.

كما انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية الدول النامية وحملتها المسؤولية كاملة عن التلوث، وهذا على الرغم من أن اتفاقية كيوتو أعفت الدول النامية من تحمل قدر كبير من المسؤولية، فمعاهدة كيوتو 1997 نصت على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروس وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور) التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء.

وما زاد من حدة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية هي مجموع الالتزامات التي تضمنها اتفاق كيوتو والتي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية، حيث تتعهد الدول المتقدمة بتمويل

وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا، خاصة تلك التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها.

كما تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا ماليا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها(البيئة، جوان 2002)، ولكن هذا الالتزام أثار انتقادات واسعة من قبل الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي والصين، فالولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الالتزام بتقديم مساعدات مالية ومنح التكنولوجيا البيئية للدول النامية لمعالجة الأخطار التي تهدد البيئة، بمثابة التزام غير متكافئ يهدد القوة الاقتصادية والعسكرية للدول الصناعية ، في مواجهة الدول الصاعدة كأوروبا والدول الآسيوية كالصين واليابان(طراف، 2002، صفحة 114).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فنجده قدم مبررا يستند من خلاله على أن المساعدات المالية والتكنولوجية التي تمنحها أوروبا للدول النامية لا تكفي لأنها منشغلة بتدعيم مشروع وحدتها وتقوية اقتصادها العالمي وفي منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وما زاد من تأزم الوضع، الأزمة الاقتصادية التي تمر بها دول الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، والانهيار المتسارع لاقتصادها.

بعض الدول مثل اليونان وإسبانيا وهذا ما يجعلها مهتمة بإنعاش اقتصادياتها بدل التفكير في مساعدة الدول النامية. كما حددت اتفاقية كيوتو التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا من خلال آلية التنمية النظيفةوهو التزام الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة وعدم الإضرار بالموارد البيئية(خليل، 2013، الصفحات 368-369). والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها، لذلك ترى كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، أن على كل الدول عليها أن تتمسك بما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية كيوتو وغيرها، لكن على أساس مبادئ المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة، وفي نفس الوقت ضمان الاستدامة الاقتصادية(المناخ، 2005، الصفحات 11-12).

فهذه الآلية تفيد كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتتمثل الفائدة التي تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من التزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمي للانبعاثات ومن هنا فإن الدول النامية والأقل نموا تنظر بعين الرضى والارتياح إلى اتفاق كيوتو نظرا لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخي وصيانة الغلاف الجوي للكرة الأرضية، فهذه تخشى من أن أي التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من تنفيذ مشاريع التنمية، يضاف إلى ذلك أن الدول النامية تعتبر نفسها غير مسؤولة عن ظاهرة انبعاث غازات الدفيئة، لأنها قد حدثت بفعل الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

والصين، بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية ترى في نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرضتها لمصير مشئوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، إذ لا تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة(الشيخ، 2006، صفحة 128).

وما يزيد من تعقد الوضع والصراع القانوني والسياسي بين الدول، هو الانسحابات المتكررة من اتفاقية كيوتو، وبالخصوص من الدول الصناعية ، حيث انتهى المؤتمر العالمي لشؤون البيئة الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة يوم 9 ديسمبر 2012، ورغم أن المباحثات كانت صعبة ومعقدة، فقد اتفقت الدول المشاركة على عقد اتفاقية جديدة عام 2015م، يبدأ العمل بها عام 2020، وفيها لا تقتصر المسؤولية على الدول المتطورة كما هي عليه الآن، بل تتعداها إلى الدول النامية، كما جاء في نتائج هذا المؤتمر أن موسكو رفضت الاشتراك في اتفاقية كيوتو، كما رفضت المشاركة في المرحلة التالية (2013 – 2020) كل من كندا واليابان وأيسلندا الجديدة، أما الدول الأكثر تلوثا للبيئة وهي أمريكا والصين والهند فلم تلتزم بهذه الاتفاقية منذ البداية، وهذا ما ينذر بكوارث مستقبلية ستهدد النظام البيئي العالمي نتيجة صراع المصالح الاقتصادية التي باتت لا تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في السياسة الدولية(الشيخ، 2006، صفحة 129).

5- مظاهر العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة

لقد احتل موضوع البيئة والتنمية موقعا متقدما في القانون الدولي والعلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، كما لفت انتباه الباحثين والمهتمين في مختلف المجالات العلمية والعملية وغيرها، حيث أدى التقدم الذي أصاب الحياة البشرية إلى ضرورة الانتباه إلى الصلة الوثيقة والتأثير المتبادل فيما بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين المصالح البيئية وأهداف التنمية وأبعادها المختلفة، اجتماعية اقتصادية وإنسانية وسياسية وهذا ما أكده وعمل عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " قمة الأرض"، الذي أسس لمنطلقات هامة في هذا الموضوع يمكن أن أناقشها من خلال عنصرين اثنين هما:

أ- حتمية مطابقة التنمية الاقتصادية المستدامة لقواعد البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ب- جهود الجزائر في تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

-أ: حتمية مطابقة التنمية الاقتصادية المستدامة لقواعد البيئة

لقد تغير مفهوم التنمية وأهدافه على ما كان عليه سابقا، فبعد أن كان ينصرف إلى النواحي الاقتصادية فقط، أضيفت إليه العديد من العوامل، خاصة العوامل الاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، حيث أصبحت المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة.

وصار معلوما أن الدول ذات التجارب التنموية المختلفة تضع أولويات خاصة ضمن المفاهيم الشاملة على حماية وتحسين البيئة، كما تعرض مفهوم التنمية أيضا إلى التغيير حيث لم يركز كالسابق على معناه الضيق، وهو نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، بل أنه صار يتخذ معنى أكثر شمولية وواقعية عندما يشمل من بين ما يشمل عليه التحسين المستمر لنوعية الحياة والتحقيق الكامل لرفاهية بني البشر (المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة، 2002).

ولقد برهنت تجارب الدول المتقدمة صناعيا بأن معالجة مشاريع التنمية بطريقة شاملة ومتكاملة لابد أن تأخذ في حسابها النواحي الاقتصادية والصحية والسياحية والبيئية جميعا بعين الاعتبار هو السبيل الأمثل للتوفيق بين أهداف التنمية وأهداف المحافظة على البيئة وذلك من أجل تنمية أفضل في مدارها القريب أو البعيد.

وهكذا يمكن للدول النامية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بتبني الإيجابيات وتجنب السلبيات من أجل الموازنة بين المشاريع التنموية وحماية البيئة وعناصرها، باعتبار أن البعد البيئي لم يعد أمرا داخليا يخص دولة بعينها لكنه أصبح أمرا له بعد عالمي، أصبح لزاما على المجتمع الدولي التعاون خارج الأطر السياسية (الخولي، 2002، ص2).

لقد كانت الدول ذات التزايد السكاني تعاني سابقا من العديد من المشكلات البيئية، وما كان ذلك ليحدث لولا سوء التنمية، خاصة تلك التي تتعلق باستغلال المصادر الطبيعية، ومما لا شك فيه أن عملية بناء التكامل البيئي المنصوص عليه وخاصة في الدول النامية يحتاج إلى الدعم المالي الكبير، لذا فإن ممارسة البنك الدولي لدوره الحاسم بهذا الخصوص كان له الأثر البالغ في توفير الموارد المالية للمساعدة في تحويل برامج ومشاريع التكامل البيئي التنموي والتي سيكون لها من دون شك تأثير إيجابي على البيئة العالمية.

كما شاركت الأمم المتحدة ببرنامجها البيئي بتقديم الخبرات الاستشارية ووضع خطط التنمية المستدامة وتحويلها إلى واقع ملموس للعديد من دول العالم، خاصة دول العالم الثالث (جلال1992، ص77).

ولقد ظهر مفهوم التنمية البيئية كاستراتيجية إنمائية منذ انعقاد مؤتمر استوكهولم في 1972، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الاستخدام الرشيد للموارد المحلية والارتقاء بالمناطق الريفية المنعزلة في العالم الثالث (توفيق1992، ص09).

كما تم التأكيد على حتمية مطابقة التنمية الاقتصادية المستدامة بالبيئة من خلال مؤتمر ريو جانيروا سنة 1992، ولا سيما ضرورة إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة، كما أن تحقيق التنمية المستدامة هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

وعلى ضوء ذلك يقوم البنك الدولي بوضع خططه في العمل البيئي والتي تحدد الاحتياجات الملحة للدول في مجال البيئة والتنمية، لذلك فإن تلك الخطط بطبيعتها تأخذ في الاعتبار الجانب الاقتصادي والبيئي من أجل تحقيق التنمية القابلة للاستمرار وتقليل الآثار السلبية للمشاريع بقدر الإمكان.

-ب: الآليات القانونية للحفاظ على العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

يمثل مدخل الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف البيئية، مدخلا حديثا كأحد عناصر البيئة، والتي أصبحت من المدخلات الهامة لعملية اتخاذ القرار وصياغة السياسات للدول النامية.

ويهدف تطبيق الأدوات الاقتصادية في الإدارة البيئية إلى تحسين البيئة وإصلاحها عن طريق تحفيز مختلف الأنشطة والمتعاملين الاقتصاديين في البيئة، سواء كانوا هيئات أو أفراد، ولكي تتولد لديهم الرغبة في تحقيق أهدافهم الاقتصادية في إطار بيئي مرغوب، فنظام الأدوات الاقتصادية لا يعتمد على حماية البيئة بالدرجة الأولى ولكنه يتوجه إلى تعظيم المنافع الاقتصادية وبالتالي فإنه من المتوقع الاستجابة لهذه الأدوات أكثر من الاستجابة لاعتبارات حماية البيئة (سيد محمدين، 2006، ص257)، ومن أهم الآليات القانونية نذكر:

أ- **الضرائب البيئية:** وهي عبارة عن رسوم تفرض على المدخلات أو المخرجات التي يكون لها نتائج أو آثار سلبية على البيئة والهدف الأساسي من فرض الضرائب البيئية هو التحفيز على احترام القواعد والمعايير البيئية المقررة (مراح ، 2006-2007، ص461).

ب- **سندات الأداء البيئي:** واستخدمت هذه الأداة في أمريكا عن طريق قانون عام 1977 والذي تطلب من كل عمليات المناجم، والقائمين عليها، بتقديم سندات للأداء البيئي لإثبات حرصهم وقيامهم بإعادة تأهيل المواقع أو المناطق التي قاموا باستغلالها، وإرجاعها لما كانت عليه، وذلك بإصلاح ما أفسدته عمليات التنجيم، كاستخدام مواد كيميائية تسبب تلوث المخزون المياه الجوفية، وتتمثل هذه العملية في قيام المستفيد أي (المتعامل) بتقديم سندات يلتزم بموجبها بمبلغ معين يغطي التكلفة اللازمة لإعادة تأهيل الموقع أو المنطقة التي تم فيها العمل، وفي حالة وفاء المتعاملون بالتزاماتهم تجاه البيئة، والمتمثلة في إعادة تأهيل المواقع، فإن هذه السندات ترجع إليهم.

ج- التأمين: كأداة يستخدمها القائمون على الأنشطة الخطيرة على البيئة ومثال ذلك ناقلات النفط، حيث يتم التأمين على هذا النشاط لدى شركات التأمين وذلك نتيجة لما يسببه الخطأ في هذه الحالة من آثار ضارة للبيئة تشمل مساحات كبيرة ليتولى المؤمن لديه اصلاح الضرر وإعادة إلى ما كانت عليه حيث أن القائمون بهذه النشاطات يقوموا بشراء بوالص تأمين بما يكفي لإصلاح الضرر المتوقع حدوثه (سيد محمدين، 2006، ص 261).

د-الدعم: وهو أداة اقتصادية تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة ويتميز الدعم بسرعة وصوله للمستفيدين به وسرعة استجابتهم له ومن صور الدعم المنح والقروض الميسرة للحوافز الضريبية (محمدين، 2006، ص261).

هـ- مبدأ الملوث يدفع: ظهر نظرا لكثرة الاعتداءات التي تطال النظام البيئي، ونتيجة التهديدات الخطيرة التي باتت تؤثر سلبا على مصير البشرية، ومختلف المشاكل المترتبة عن الانتهاكات المتكررة ضد البيئة، هذه الوضعية التي زادت من التهرب من المسؤولية عن الأضرار وتحمل تكاليفها، باعتبار أن هذه المخالفات تعد جرائم يستوجب متابعتها ومعاقبة مرتكبيها، ويرتكز على أن كل من تسبب في إحداث أضرار بيئية للغير يلزم بدفع التعويض المناسب، بالإضافة لتحمل الشخص المسؤولية عن النشاط المضر بالبيئة كافة التكاليف الضرورية لمنع حدوث أو تكرار هذه الأضرار(عبد الحافظ، 2008، ص123)، بمعنى الاعتماد على قاعدة الملوث الغارم العرفية لإقامة دعوى المسؤولية ضد محدث الضرر(بدر الدين، 2004، ص203).

6/ جهود الجزائر في تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة

تأكدت الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بأن المشاكل التي تعاني منها البيئة، وضرورة الحد منها تتطلب عملا تعاونيا، باعتبار أن البيئة هي تراث إنساني مشترك والتنمية الاقتصادية المستدامة هدف إنساني مشترك، لذا تم اتخاذ العديد من التدابير القانونية والتنظيمية لتفعيل العلاقة بين التنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة المستدامة، وحاولنا أن نطرق لهذا العنصر من خلال التركيز على جهود الجزائر في تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث بدأت تولي اهتماما لموضوع البيئة، مع بداية السبعينيات متأثرة بنتائج مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972، حيث انتهجت سياسة شاملة لتطوير قوانينها بالنسبة لمفعولها ومضمونها (بن ملحة، 1994، ص 713) حيث قامت سنة 1974 باستحداث جهاز حكومي كلف بمهمة المحافظة على البيئة (الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، 1974) لدى وزارة الدولة ومن مهامها الرئيسية إبداء رأيها في النصوص التشريعية والتنظيمية هدفها حماية البيئة والمحافظة عليها.

كما تأكد المشرع الجزائري من أن مسألة حماية البيئة أصبحت أمرا استراتيجيا، مما وجه تفكير السلطات العمومية غدة الاستقلال في اتخاذ جملة من التدابير الوقائية بالتزامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد، غير أن هذه الإجراءات كانت جزئية في البداية محصورة في الميدان الصناعي ونظافة الوسط على الخصوص وذلك بالنظر إلى الأولويات وبفضل النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتطور المجتمع الجزائري بشكل عام، ازدادت الانشغالات بمسألة البيئة والمحيط، وفي 1983 أصدر المشرع الجزائري تشريعا خاصا بالبيئة يضم شتات ما ورد في التشريعات المتفرقة في هذا الموضوع تدعيما لهذا المسار.

وتتضح الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة من خلال برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 17 أوت 1997 الذي أكد على تدعيم سياسة حماية البيئة والمحافظة عليها بتعزيز وسائل الوقاية من أعمال المساس بالبيئة ومكافحتها وذلك بتكييف قانون 1983 المتعلق بحماية البيئة حتى يكون منسجما مع التشريعات المتكاملة الأخرى، وكذا إتمام الإطار القانوني المتصل بحماية البيئة، مع تطوير مبدأ تمويل مكافحة التلوث من طرف المسؤولين عنه وفقا للمبدأ المعمول به عالميا والقاضي بأن يدفع ثمن التلوث من تسبب فيه، بالإضافة لإدراج الانشغال المتعلق بالبيئة في التنمية الصناعية وفي سياسة البحث العلمي، ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين عن طريق أعمال إعلامية وبتشجيع الحركة الجمعوية.

إلى جانب القانون الأساسي لحماية البيئة رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، المؤرخ في 5 فيفري 1983، المتضمن الأسس والخطوط العريضة لعناصر البيئة والسياسة المنتهجة في هذا المجال، فقد أصدرت الجزائر عدة قوانين في مجال حماية البيئة نذكر منها إنشاء الوكالة الوطنية 1983، قانون المياه 1983، قانون الغابات 1984، مرسوم ينظم إدارة المناطق الصناعية 1984، مرسوم خاص بشروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة ومعالجتها 1984، قانون حماية الصحة 1985، قانون يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها 1985، قانون يتعلق بالتهيئة العمرانية 1987، قانون يتعلق بالصحة النباتية 1987، مرسوم يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت الصناعية وتحديد قائمتها 1988، مرسوم يتضمن اختصاصات مفتشي البيئة 1988، مرسوم يحدد شروط وعمر النفايات 1988... إلخ (ساكر وتومي،2001، ص128)، كما استحدثت آلية جديدة في قانون المالية 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992 تتمثل في الرسم على التلوث، أو ما يسمى بالجباية الخضراء التي تفرضها الدولة باعتبار أن الحق في بيئة نظيفة هو حق مطلق من أجل ضمان المساهمة في إزالة التلوث، وتحقيق تنمية سريعة والحد من الأنشطة الخطيرة(رزيق،2007، ص101،100)، وهذه الآلية لها طابع مالي واقتصادي تساهم من جهة في الإيرادات العامة، وعادة ما تكون رسوما مالية على المواد الملوثة، ومعاقبة كل من تسبب في إحداث التلوث الصناعي(بن صافية، 2010-2011، ص173)، ثم توالت بعده مجموعة من القوانين والمراسيم المنظمة للجباية البيئية ومنها، قانون المالية لعام 2000 الذي حدد الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة، والرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، والرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي، وقانون المالية لعام 2002 الذي حدد الرسم على رفع النفايات المنزلية، والرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، والرسم على الوقود، وقانون المالية العام 2003 م الذي حدد ترتيبات تحفيزية بخصوص الفرز الانتقائي، والرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الرسوم الهادفة لحماية البيئة والتنمية المستدامة(بن عياش، 2010-2011، ص64،65).

ثم جاء قانون جديد الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة المستدامة والذي كرس توجه الجزائر الجديد من خلال محاولتها تدعيم العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية المستدامة، وهذا نتيجة تفاقم المخاطر التي باتت تهدد البيئة وتجاوبا مع تنفيذ

التزاماتها الدولية، باعتبار أن البيئة والتنمية المستدامة أصبحتا مطلبا عالميا، حيث ركز القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة وإصلاحها، عبر تدعيم الإعلام البيئي، وتجسيد مخططات تنموية، والحد من المخاطر البيئية، ودور التنظيمات والجمعيات في مجال حماية البيئة، كما حدد الجهات التي تقوم ببحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون(خنيش،2005، 211).

كما انظمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات متعددة ومتنوعة في مجال حماية البيئة وهذا ما يدل على مدى اهتمام المشرع الجزائري بحماية البيئة والسهر على المحافظة عليها، واستنادا إلى هذه المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر سواء كانت اتفاقيات دولية أو إقليمية يتبين أن الجزائر تساهم في النشاطات الدولية الرامية إلى حماية البيئة وكذلك انضمام الجزائر إلى المنظمات الدولية المكلفة بحماية البيئة ومشاركتها في عدة ندوات عالمية، بموجبها فهي ملزمة برسم سياسية بيئية تتماشى مع المقاييس الدولية.

ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك قوانين معتبرة خاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وهذا في جميع الأنشطة، ورغم هذه القوانين، مازالت مشاكل البيئة في حالة استفحال دائم، وباتت تهدد مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر، وهذا بسبب نقص التنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات المركزية واللامركزية وضعف مساهمة تنظيمات المجتمع المدني ونقص الوعي البيئي وعدم الاستشهاد بالدراسات الأكاديمية في مجال حماية البيئة وتجسيدها ميدانيا.

7- الخاتمة:

والخلاصة من ذلك، يمكن القول أنه لا خلاف في المسؤولية المشتركة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية في حماية البيئة، ومكافحة التلوث بكل أشكاله، لأن كل الدول دون استثناء تتحمل جزءا من المسؤولية لكن بشكل متفاوت، لذلك ليس المهم التركيز على من هو المتسبب في التلوث، بل لا بد البحث عن الحلول والبدائل الأكثر عملية لمواجهة هذا الخطر، بدل تراشق المسؤولية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

لذا يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين الدول المتقدمة والنامية من أجل إيجاد أرضية مشتركة، وحلول مبتكرة تعتمد على النظرة العلمية والتكنولوجية البيئية، لتمكين الدول النامية من الاستغناء عن الممارسات المدمرة للبيئة، وضمان استقرار الاقتصاد العالمي، الذي سينعكس إيجابا على صور التنمية المستدامة والسلم والأمن الدوليين.

كما يمكن من خلال هاته الدراسة استخلاص النتائج الأساسية التالية:

أولا: إن مفهوم البيئة علاقة وثيقة وأساسية بحقوق الإنسان وبالأخص الحق في التنمية الاقتصادية وبتفعيلها قانونيا وميدانيا، وطنيا ودوليا سيتم الارتقاء بكرامة الإنسان وتحسين معيشته وتحقيق رفاهه الاقتصادي.

ذلك لأن إعمال الحق في البيئة وارتباطه بمفاهيم التنمية الاقتصادية المستدامة هو هدف مركب ومعقد وتحقيقه يكون طويل الأمد لأنه مرتبط بتجسيد المصالح الإنسانية المشتركة، بالإضافة إلى منع مصادرة حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، من خلال منع أي خروقات أو انتهاكات يمكن أن تهدد استقرار النظام البيئي.

ثانيا: عن التطور الذي طرأ على موضوع البيئة ومحاولة تحقيق التوازن مع مختلف التطورات الاقتصادية وفي مقدمتها مسالة التوجه نحو تنمية اقتصادية منسجمة مع متطلبات البيئة أدى إلى اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع. والذي لم يعد ترفا مرتبطا بمصالح الدول المتطورة فقط، بلد ضرورة للحياة والاستمرارية لكل الشعوب وبالخصوص في الدول النامية، إن لم نقل أن هذه الدول هي الأكثر مطالبة بالتدخل السريع للمحافظة على بيئتها ومحاولة انتهاج سياسة تنموية، غير تلك التي انتهجتها الدول الصناعية، بالإضافة لضرورة تحصل الدول النامية على التكنولوجيا البيئية في إطار السياسة العالمية المشتركة لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن البيئي العالمي وتقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين دول الشمال الصناعية، لكي تكون برامج حماية البيئة ايجابية على جميع الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية.

ثالثا: نستنتج حجم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة والتي تتجسد في أن يعيش الانسان في بيئة صحية وآمنة غير ملوثة ولا سيما بعد تطور الوسائل التكنولوجية، وتطور الصناعة النووية ومحاولات استغلالها واستعمالها في كل الميادين سواء العسكرية أو المدنية والتي أدت لعواقب وخيمة، هذا او يجب التأكيد على أن الحق في التنمية مرتبطة بالبيئة بشكل أو بآخر.

رابعا: عن تفعيل العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، يتطلب معالجة مختلف المشاكل والعوائق التي تواجهها، سواء تعلق الأمر بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية، أو المعوقات السياسية الوطنية منها والدولية، كما يتطلب أيضا تفعيل أحكام المسؤولية الدولية المترتبة عن الإخلال بالبيئة.

خامسا: حماية البيئة تتطلب وضع ترسانة من الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي تتعلق بحماية البيئة، ذلك لأن حماية الحق في البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، يتطلب بالدرجة الأولى توفير الضمانات على المستوى الوطني، من خلال حمايتها في قوانين الدول ثم تفصيلها بموجب قوانين فرعية أخرى كالقوانين الجنائية، والنصوص التنظيمية الداخلية لكل فئة من فئات المجتمع المختلفة، أو بكل نشاط من أنشطة، بالإضافة لمجموع الأجهزة والهيئات الداخلية المكلفة بحماية سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد المحلي وهذا لضمان إدماج العنصر البيئي في مشاريع التنمية ومواجهة الانتهاكات التي تهدد النظام البيئي وتؤثر سلبا على مسارات التنمية.

سادسا: تتوفر الإنسانية على عدة مقومات، في إمكانها المساعدة على بلورة وتنفيذ إستراتيجية شاملة ومستدامة، تعزز العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، لكن استمرار الدول الصناعية من جهة وبعض دول العالم الثالث من جهة أخرى في مواجهة ومقاومة الإصلاحات البيئية الضرورية، وتفضيلها لصالحها قصيرة المدى عل حساب المصالح الإنمائية المشتركة، والمتمثلة في المصلحة البيئية العالمية، بالإضافة إلى التهميش السياسي

للقضايا البيئية قد جرد هذه المقومات من كل قيمة عملية، وحينئذ تغلب منطق الأزمة والكارثة على منطق الاحتراز البيئي وأصبحت تكاليف ونفقات العلاج أكثر بكثير من فوائد الوقاية.

وبناءا على النتائج السابقة المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات الهادفة إلى تطوير الاهتمام بالبيئة التي لها علاقة مباشرة مع التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك على الصعيدين الدولي والوطني.

أولا: على الصعيد الدولي:

1-العمل على إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وهذا بعدم اقتصارها فقط على إدارة الأزمات الدولية التي تهدد البيئة على الصعيد العالمي وإنما الانتقال إلى مرحلة معالجة كل الأسباب ذات الطابع الوطني والعالمي، والتي يمكن أن تشكل خطرا على النظام البيئي وهذا بالارتقاء بالأنظمة التشريعية الدولية والأنظمة التنفيذية والأنظمة القضائية.

2-إنشاء منظمة دولية للبيئة والتنمية، تجمع في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وهذا لتفعيل التمثيل الحكومي فيها ويكون دورها متمحورا حول الاهتمام بشؤون البيئة والتنمية من خلال معالجة الأخطار التي تهدد كوكب الأرض، والإشراف على تنفيذ قراراتها غير القابلة للرفض، باعتبار مسائل البيئة من المواضيع التي إن انتهكت ستشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

3-العمل على إنشاء فروع إقليمية مرتبطة بالمنظمة الدولية سالفة الذكر، من أجل مراقبة الدول على تنفيذ التزاماتها الدولية، مع العمل أيضا على إنشاء مناطق محمية دوليا لتكون نظيفة من التلوث والتغيرات التي تهدد استقرارها باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية.

4-العمل على إنشاء نظام انذار عالمي خاص يهتم بمراقبة المخاطر البيئية، عبر العديد من الآليات الميدانية كاعتماد نشرات أخبار عالمية وإقليمية ووطنية موحدة، في مختلف وسائل الإعلام بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة، مع تأسيس مجموعة من المعاهد والكليات الخاصة بالتوجيه والإرشاد البيئي العالمي، ومركز عالمي للأبحاث في مجالات البيئة العالمية.

5-ضرورة إنشاء محكمة دائمة خاصة بالبيئة، أو العمل على تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتضمينه الجرائم الدولية التي تمس البيئة، ضن الاختصاص الموضوعي للمحكمة، وبالخصوص عند ارتكاب المخالفات البيئية أثناء النزاعات المسلحة.

6-العمل على ترغيم الدول الصناعية المسؤولة عن التلوث البيئي، والمسؤولة عن جعل أقاليم دول العالم الثالث مقابر للنفايات المشعة والخطرة وإلزامها بطريقة سليمة وصحية للتخلص منها.

7-العمل على إدخال تعديلات عميقة تطال العلاقات الاقتصادية الدولية، نحو تغيير المسار الإنتاجي والاستهلاكي العالمي، وهذا للتقليل من حجم استنزاف الموارد البيئية التي تقوم عليها أشكال التنمية الاقتصادية، مع مواجهة الضغوطات الاقتصادية التي يمارسها الشمال على الجنوب والتي كانت سببا للتردي البيئي.

8-العمل على معالجة المشكلات البيئية في إطار بنيوي عالمي، قائم على العمل التشاركي والتعاون المتبادل مع مختلف الفعاليات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية وجميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة بالإضافة لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الدولي.

ثانيا: على الصعيد الوطني

1-تفعيل برامج وطنية لإدارة التنمية الملائمة بيئيا، من خلال ضمان استمرارية حقوق الأجيال المستقبلية، وضرورة أن تكون قرارات الاستثمار لها آثار إيجابية على البيئة والتنمية المستدامة، مع تضمين التقييم البيئي، وتحليل التكاليف والفوائد البيئية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي.

2-العمل على حماية التنوع البيولوجي باعتباره أساس حياة الإنسان لأن المساس به سيهدد قطاعات الزراعة والصناعة والطب والاقتصاد، وهذا من خلال تعزيز جهود معاهد البحث العلمي لإنشاء سجلات وطنية، وخرائط أصناف للكائنات الحية النباتية والحيوانية، مع إنشاء بنوك وطنية للجينات لصون الأصناف المحلية النباتية والحيوانية وحماية المحميات الطبيعية وبالخصوص الأصناف المهددة بالانقراض.

3-العمل على توفير غطاء مالي كبير من أجل تجسيد البرامج الوطنية الخاصة لتحقيق التنمية الملائمة بيئيا.

واعتبار القضايا البيئية مسألة حيوية لا تقل خطورة عن كبريات القضايا الوطنية مثل: الدفاع والتربية... إلخ.

4-العمل على تعزيز الإدارة البيئية من خلال دعم أساليبها وتقنياتها، بدمج التكاليف البيئية في عناصر كلفة الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في نطاق خطط التنمية الوطنية، والعمل على فرض رسوم على مصادر التلوث كرادع اقتصادي، لتشجيع الحد من التلوث واستخدام العائد لتعزيزي الاستثمارات الحكومية في برامج معالجة المشاكل البيئية.

5-تطوير الهياكل الإدارية والتشريعات البيئية بما يضمن مرونتها واستجابتها للاحتياجات الفعلية وإعداد اللوائح التنفيذية بما يكفل التقيد بها، دون أعباء اقتصادية فادحة، مع العمل على إنشاء هياكل لا مركزية لتنفيذ برامج حماية البيئة وتنسيق علاقتها بالإدارة المحلية والهيئات المركزية في الدولة.

6-ترشيد استخدام الطاقة والتوسع في المصادر المتجددة والنظيفة مع توفير الاستثمارات الخاصة اللازمة للبحث والتطوير لتلاقي الاستنزاف المفرط للموارد الحالية وتنميتها بما يتفق وأهميتها الحيوية مستقبلا.

7-العمل على تطوير منظومة تشريعية وطنية متكاملة ورادعة تعمل على حماية البيئة بشكل حقيقي.

8-العمل على الارتقاء بأحكام القوانين البيئية من خلال جمع شتاتها في تقنين واحد، عبر وضع نظام إلكتروني وبنك للمعلومات البيئية مرتبط بموقع وزارة البيئة الالكتروني، وهذا من أجل تسهيل الوصول والحصول على مختلف المعلومات والوثائق والقوانين الخاصة بحماية البيئة، مما يجعل النظام المعلوماتي البيئي في متناول كل فعاليات المجتمع.

5- **المراجع:**

1- الكتب:

- عزوز كردون وآخرون،(2001)، البيئة في الجزائر، **التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية**، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- منى قاسم، (1994)،**التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، ط2،لبنان.
- محمد صالح الشيخ، (2006)، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1.
- مصطفى عبد العزيز،(دون سنة) ، **الإنسان والبيئة**، مرجع في العلوم والبيئة للتعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، تونس.
- نادية حمدي صالح،(2003)، **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي،(1986)،**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة.
- ماجد راغب الحلو،(2007)،**قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، دار الجامعة الجديدة.
- فرج صالح الهريش،(1998)،**جرائم تلويث البيئة**، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الفنية والتقنية والنشر.
- سعيد محمد الفار،(1985)،**نحو بيئة أفضل، مفاهيم قضايا استراتيجيات**، دار الثقافة.
- عبد الوهاب شمام،(د،س)،**التنمية الاقتصادية والبيئة، تساؤلات حول السياسات، الأهداف والوسائل**، كتاب جماعي، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب.
- صالح أبو العطا، (2009)،**حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، دار الجامعة الجديدة، الازرايطة، مصر.

- معمر رتيب محمد عبد الحافظ،(2008)،**المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة (النفايات الخطرة بين مطرقة الفساد وسندان العولمة)**، دراسة تحليلية في إطار القانون الدولي للبيئة، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر.
- عامر محمود طراف،(2002)،**إرهاب التلوث والنظام العالمي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.
- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان،(2010)،**الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيتو 1997(اتفاقية تغيير المناخ)**، منشورات الحلبي الحقوقية.
- رودريك إيليا ابي خليل،(2013)،**موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية**، منشورات الحلبي الحقوقية.
- صالح محمد بدر الدين،(2004)، **المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي**، الدار العربية للنشر، القاهرة.
- أسامة الخولي، مصطفي طلبة، (2002)، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، عالم المعرفة، الكويت.
- أحمد ملحة(2000)، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح.

2- الرسائل الأكاديمية:

- علي بن علي مراح،(2006-2007)،**المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة.
- بن صافية سهام،(2010-2011)، **الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة**، رسالة ماجستير فرع قانون الإدارة والمالية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1.
- سمير بن عياش،(2010-2011)، **السياسة العامة للبيئة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3.
- سنوسي خنيش،(2005)، **إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

3- المقالات:

- محمد حامد عبد الله،(1994)،**تحليل اقتصادي لبعض المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية في الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول.

- جلال عصام،(1992)، **قضايا البيئة والنظام العالمي الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر، القاهرة.
- الغوتي بن ملحة،(1994)، **حول حماية البيئة في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، العدد الثالث.
- محمد العربي ساكر، ميلود تومي،(2001)، **مشكلة نفايات الإنتاج الصناعي في الجزائر**، واقع وآفاق، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، مجلد 11، عدد02، مركز التوثيق والبحوث الإدارية.
- كمال رزيق،(2007)، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4- المؤتمرات والندوات:

- سحر قدوري الرفاعي،(2006)،**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس المنعقد في تونس، سبتمبر.
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،(2002)،العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات، وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، جدة 10، 12 جوان، مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ.